



البنوك تصدّر أزمتهما إلى الطلاب

تقييد المدخرات يرهن مستقبل طلاب لبنان في الخارج

منع التحويلات بالدولار يقوض سداد الأقساط الجامعية

الأحكام مع ميل المصرف إلى الاستئناف. ومع تفشي فيروس كورونا وتخفيف عدد الجلسات في المحاكم يصبح الوضع "أكثر تعقيداً" وهو ما "تستفيد منه المصارف حتى تؤخر توفير الأجوبة على الطلبات"، وفق صاغية الذي يشير أيضاً إلى امتناع عائلات كثيرة عن مقاضاة المصارف خشية إقفالها لحساباتهم.

وفي إيطاليا تتقاسم رين قسيس (20 عاماً)، طالبة الهندسة الميكانيكية مع زميلتها اللبنانية مصروف الشقة. وتقول لوكالة فرانس برس "ليس بإمكاننا تناول ثلاث وجبات، تؤخر الفطور قليلاً إلى وقت الغداء، ثم ندرس حتى يحين موعد الغشاء".

وتتلقى رين دعماً محدوداً من جهات إيطالية، لكن ذلك لم يحل دون استدانة والدها المال لتحويله إليها ومن دون عودة شقيقها من أوكرانيا، حيث كان يدرس، إلى لبنان لمتابعة دروسه عبر الإنترنت بسبب عدم قدرة العائلة على تكبد كلفة سكنه.

الطلاب اضطروا للانتقال إلى شقق أصغر أو العمل بدوام جزئي، للتخفيف من المصروف ودفع تكاليف سكنهم وتعليمهم

ويقول موريس قسيس (54 عاماً)، والد رين، "عملت لأعلم أولادي حتى لا يعانون مثلي".

فبعد تقاعده من السلك العسكري نال موريس وهو من مدينة زحلة (شرق) تعويضاً عن نهاية الخدمة، كان يكفي لإتمام ولديه لتعليمهما في الخارج، لكن القبول المصرفية منعت من التصرف في أمواله. ومع التدهور الهستيري في سعر الصرف فقد قيمة راتبه التقاعدي، ولم يعد يبقى له منه بعد تسديد قرض المنزل إلا ما يعادل خمسين دولاراً.

ويقال بسخط "كيف سألهم أولادي" متوجهاً لولديه بالقول "تأبنا مستقبلكما في أي بلد أجنبي، لأن ما من مستقبل هنا".

واعتاد لبنان أن يفخر بنظام التعليم فيه، وكانت البعثات التبشيرية الأميركية والفرنسية قد أقامت مدارس وجامعات في القرن التاسع عشر أصبحت منصات لدفع الطلبة اللبنانيين إلى استكمال دراستهم في الخارج، وهو ما أصبح الآن حلماً صعباً للجميع باستثناء الأثرياء الذين تمكنوا من الاحتفاظ بما يكفي من ثروتهم خارج لبنان.

ويواجه بعض الطلبة صعوبات في تلبية احتياجاتهم حتى في دول منخفضة التكاليف نسبياً مثل روسيا.

ويكافح اللبنانيون ممن يدرسون في الجامعات الأجنبية في بيروت ضغوطاً غير مسبوقة لاسيما بعدما رفعت جامعاتها، وهما الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية - الأميركية، سعر الصرف للرسوم الدراسية إلى 3900 ليرة للدولار في ضربة تزيد من قيمة الرسوم بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا على الطلاب الذين يدفعون بالعملة المحلية.

رهنت الأزمة الاقتصادية الحادة في لبنان مستقبل الطلاب في الخارج حيث تسبب تقييد البنوك لمخدرات العائلات ومنع التحويلات في تقييد القدرة على سداد أقساط الدراسة في ظل تكدس الحكومة في تنفيذ قانون سابق يقضي بإلزام المصارف بتحويل مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف دولار لكل طالب جامعي.

بيروت - وجد الآلاف من الطلاب اللبنانيين في الخارج أنفسهم مهددين بعدم استكمال دراستهم بسبب عدم سداد أقساطهم الجامعية جراء تقييد المصارف لتحويلات العائلات مما دفع عددا منهم إلى مقاضاة البنوك غير أن ذلك لم يكن ناجحاً مع ميل المصرف إلى استئناف الدعاوى القضائية.

فقبل أكثر من ثلاث سنوات توجه محمد سليمان إلى بيلاروسيا لتحقيق حلمه بدراسة الطب، لكنه لم يتوقع يوماً أن أزمة اقتصادية في لبنان ستجعله مهتماً بالطرده مع عجز عائلته منذ أشهر عن تحويل الأموال لدفع الأقساط الجامعية.

ويقول الطالب البالغ 23 عاماً في تصريحات صحافية عبر الفيديو من داخل غرفته في مينسك "إذا طردوني من الجامعة، فهذا يعني أن مستقبلي ضاع.. ويعد محمد عينة من الآلاف من الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون تحصيلهم الجامعي في الخارج بدعم من عائلاتهم التي أرادت أن تضمن لهم مستقبلًا لاقتناصاً، لكنهم يجدون أنفسهم منذ خريف العام 2019 عاجزين عن دفع أقساطهم أو بدلات إيجار سكنهم جراء قيود مشددة فرضتها المصارف شملت منع التحويل إلى الخارج.

ويقول الطالب البالغ 23 عاماً في تصريحات صحافية عبر الفيديو من داخل غرفته في مينسك "إذا طردوني من الجامعة، فهذا يعني أن مستقبلي ضاع.. ويعد محمد عينة من الآلاف من الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون تحصيلهم الجامعي في الخارج بدعم من عائلاتهم التي أرادت أن تضمن لهم مستقبلًا لاقتناصاً، لكنهم يجدون أنفسهم منذ خريف العام 2019 عاجزين عن دفع أقساطهم أو بدلات إيجار سكنهم جراء قيود مشددة فرضتها المصارف شملت منع التحويل إلى الخارج.

ويقول الرجل (48 عاماً) وهو أب لثمانية أطفال في تصريحات صحافية "أنا قلق للغاية.. ولا أعرف ماذا سأفعل، سأضطر إلى استدانة المال مجدداً، لا يمكنني أن أتركه من دون مال، فهو شاب وحيد هناك ولا أحد يساعده".

ويقول غرار أولياء أمور الطلاب في الخارج يحمل موسى الطبقة السياسية، التي لا تنبالي بمطالبهم، المسؤولية عن معاناتهم، أما المصارف، حيث مدخراتهم، فلا تكف عن طلب مستندات وأوراق من دون خطوات ملموسة.

ويقول موسى "ياخذون الطلاب ويرمونهم في الأراج لأنه ما من أموال لديهم لتحويلها. هم سرقوا أموال الناس".

ويدرس موسى مع أولياء أمور آخرين إمكانية تقديم دعوى قضائية في حق المصارف التي يودعون أموالهم فيها، خصوصاً بعدما رحبت عائلات بعض الدعاوى كان آخرها الشهر الماضي.

وقضى الحكم في القضية بالحجز الاحتياطي على عقار تابع لأحد المصارف في مدينة النبطية، تأمينا لدين أحد المودعين لديه طلب تحويل دولار طلابي من حسابه إلى حفيده الطالب في بيلاروسيا.

ويعمل الاتحاد الدولي للشباب اللبناني، وهو يجمع يضم طلاباً يدرسون في عشرين دولة، مع محامين متطوعين من أجل تقديم العشرات من الشكاوى القضائية.

لكن المدير التنفيذي للمفكرة القانونية والمحامي نزار صاغية يوضح أن عدد الأحكام التي صدرت لا يتخطى أصابع اليدين، مشيراً إلى أن "المشكلة في تطبيق

بيروت - وجد الآلاف من الطلاب اللبنانيين في الخارج أنفسهم مهددين بعدم استكمال دراستهم بسبب عدم سداد أقساطهم الجامعية جراء تقييد المصارف لتحويلات العائلات مما دفع عددا منهم إلى مقاضاة البنوك غير أن ذلك لم يكن ناجحاً مع ميل المصرف إلى استئناف الدعاوى القضائية.

فقبل أكثر من ثلاث سنوات توجه محمد سليمان إلى بيلاروسيا لتحقيق حلمه بدراسة الطب، لكنه لم يتوقع يوماً أن أزمة اقتصادية في لبنان ستجعله مهتماً بالطرده مع عجز عائلته منذ أشهر عن تحويل الأموال لدفع الأقساط الجامعية.

ويقول الطالب البالغ 23 عاماً في تصريحات صحافية عبر الفيديو من داخل غرفته في مينسك "إذا طردوني من الجامعة، فهذا يعني أن مستقبلي ضاع.. ويعد محمد عينة من الآلاف من الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون تحصيلهم الجامعي في الخارج بدعم من عائلاتهم التي أرادت أن تضمن لهم مستقبلًا لاقتناصاً، لكنهم يجدون أنفسهم منذ خريف العام 2019 عاجزين عن دفع أقساطهم أو بدلات إيجار سكنهم جراء قيود مشددة فرضتها المصارف شملت منع التحويل إلى الخارج.

ويقول الطالب البالغ 23 عاماً في تصريحات صحافية عبر الفيديو من داخل غرفته في مينسك "إذا طردوني من الجامعة، فهذا يعني أن مستقبلي ضاع.. ويعد محمد عينة من الآلاف من الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون تحصيلهم الجامعي في الخارج بدعم من عائلاتهم التي أرادت أن تضمن لهم مستقبلًا لاقتناصاً، لكنهم يجدون أنفسهم منذ خريف العام 2019 عاجزين عن دفع أقساطهم أو بدلات إيجار سكنهم جراء قيود مشددة فرضتها المصارف شملت منع التحويل إلى الخارج.

ويقول الرجل (48 عاماً) وهو أب لثمانية أطفال في تصريحات صحافية "أنا قلق للغاية.. ولا أعرف ماذا سأفعل، سأضطر إلى استدانة المال مجدداً، لا يمكنني أن أتركه من دون مال، فهو شاب وحيد هناك ولا أحد يساعده".

ويقول غرار أولياء أمور الطلاب في الخارج يحمل موسى الطبقة السياسية، التي لا تنبالي بمطالبهم، المسؤولية عن معاناتهم، أما المصارف، حيث مدخراتهم، فلا تكف عن طلب مستندات وأوراق من دون خطوات ملموسة.

ويقول موسى "ياخذون الطلاب ويرمونهم في الأراج لأنه ما من أموال لديهم لتحويلها. هم سرقوا أموال الناس".

ويدرس موسى مع أولياء أمور آخرين إمكانية تقديم دعوى قضائية في حق المصارف التي يودعون أموالهم فيها، خصوصاً بعدما رحبت عائلات بعض الدعاوى كان آخرها الشهر الماضي.

وقضى الحكم في القضية بالحجز الاحتياطي على عقار تابع لأحد المصارف في مدينة النبطية، تأمينا لدين أحد المودعين لديه طلب تحويل دولار طلابي من حسابه إلى حفيده الطالب في بيلاروسيا.

ويعمل الاتحاد الدولي للشباب اللبناني، وهو يجمع يضم طلاباً يدرسون في عشرين دولة، مع محامين متطوعين من أجل تقديم العشرات من الشكاوى القضائية.

لكن المدير التنفيذي للمفكرة القانونية والمحامي نزار صاغية يوضح أن عدد الأحكام التي صدرت لا يتخطى أصابع اليدين، مشيراً إلى أن "المشكلة في تطبيق

التمور المغربية: وفرة في المعروض وقلة في الطلب

آمال التجار معلقة على شهر رمضان لإنعاش القطاع

بلدان شمال أفريقيا. وتأتي التمور التونسية في صدارة المنتجات المصدرة إلى المغرب بين دول المنطقة، حيث ارتفع إجمالي واردات البلاد إلى ما يناهز 750 مليون درهم (77 مليون دولار) خلال العام 2018 قياساً بحوالي 55 مليون دولار قبل عام، وفق بيانات إحصائية صادرة عن المصالح التابعة لوزارة المالية.

وتزاحم تونس أبرز الدول المنتجة للتمور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تتصدر قائمة المصدرين من حيث القيمة المالية كما تعتبر المزود الرئيسي للأسواق الأوروبية.

وتضاعفت واردات المغرب من التمور المصرية خلال العام 2018 لتبلغ 24 مليون دولار بمقارنة سنوية، بينما بلغت وارداته من الجزائر 9 ملايين دولار فقط قياساً بزيادة تقدر بنحو 30 في المئة عن العام 2017.

ويؤكد أهل القطاع أن هناك مساعي حكومية لجعل المغرب يحقق الاكتفاء الذاتي من إنتاج التمور وينجح في مواجهة التقلبات المناخية التي شهدها البلاد في السنوات الأخيرة.

وتستهدف الحكومة المغربية تكثيف غراسة النخيل للاستغناء تدريجياً عن استيراد التمور من الخارج، والعمل بعد ذلك على فتح أسواق لتصدير التمور المحلية.

وأشادت الجهات المعنية بالقطاع في وقت سابق العديد من مصانع التحويل والتبريد بالقرب من الواحات بهدف تخزين الكميات التي يتم إنتاجها سنوياً.

وخصص المخطط الأخضر للبلاد دعم إنتاج التمور، حيث يمول بشكل كامل تكلفة شراء الشتلات الجديدة من أجل تكثيف الواحات، كما يمول مشاريع التوسع خارج الواحات بنسبة 70 في المئة عبر ضخ 3600 دولار للهكتار الواحد.

وضعت جائحة كورونا تجارة التمور المغربية في معادلة صعبة، حيث تشهد الأسواق وفرة كبيرة في المعروض غير أن الطلب يظل ضعيفاً بفعل آثار كورونا على القدرة الشرائية وركود حركة التسوق، فيما يأمل التجار أن ينعش شهر رمضان الإقبال على هذه المادة.

ربما ينتعش الطلب على التمور، مما سيضج تجار التفصيل على اقتناء هذه البضاعة التي تعد أساسية في مادة الإفطار المغربية. وأوضح التاجر أن أنواع التمور التي يبيعها في متجره تشمل منتجات متنوعة محلية ومستوردة على غرار التمور التونسية وتمور أخرى قادمة من المملكة العربية السعودية والإمارات والجزائر.

التمور المحلية والمستوردة تواجه قلة الطلب رغم اقتراب شهر رمضان الذي تعد فيه هذه المادة أساسية على مائدة الإفطار

ويجمع التجار على أن أسعار التمور لديهم مقبولة وملائمة، حيث تتزايد آمالهم في إنقاذ بضاعتهم مع اقتراب شهر رمضان وانتعاش الطلب.

ومنذ بداية 2019 كثف المغرب وارداته من التمور الأجنبية التي وصلت إلى 32.6 ألف طن في نهاية مارس، مقابل 25 ألف طن بمقارنة سنوية.

وشهدت الأسواق المغربية طفلة السنوات الماضية حركة تجارة التمور بمختلف المحافظات، حيث يكثر الإقبال في شهر رمضان على هذا المنتج الذي يتميز بالجودة العالية خصوصاً تلك التمور القادمة من جنوب البلاد وبأسعار مناسبة تنافس نظيرتها القادمة من

الرباط - تواجه التمور المغربية وفرة في المعروض وقلة في الطلب في ظل استمرار تداعيات كورونا على القدرة الشرائية وركود السوق وقلة حركة التسوق في وقت يعلق التجار آمالهم على شهر رمضان لإنعاش بضاعتهم.

وفي درب ميلان الواقع بحي الفرح الشعبي، تتواجد العديد من المحلات التجارية التي تعرض كميات كبيرة من أنواع التمور المحلية والمستوردة بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها خلال السنوات الماضية، لكن الطلب على هذه المادة الحيوية ظل متواضعاً عكس ما هو معتاد من حركة كبيرة مع اقتراب شهر رمضان.

ونسببت وكالة أنباء المغرب العربي الرسمية لعدد من التجار قولهم إن "وضعية سوق التمور بالعاصمة الاقتصادية تختلف تماماً هذه السنة عن السنوات الماضية".

وقال عبدالله المصوري إن "المفارقة تتمثل في وجود عرض كبير من مختلف أنواع التمور وبأسعار معقولة، لكن الإقبال عليها متواضع جداً رغم اقتراب حلول شهر رمضان".

وأكد التاجر أنه فقد زبائنه ممن اعتادوا الإقبال على متجره لشراء البضاعة التي يعرضها سواء بالجملة أو التفصيل لأسباب عزاها إلى آثار أزمة جائحة كورونا التي أثرت على القدرة الشرائية وتسببت في ركود السوق.

وقال العربي بلقفيق وهو تاجر آخر درب ميلان، إن "التجار ينتظرون أن تتضح الرؤية مع اقتراب شهر رمضان"،

وحدات التصنيع الغذائي توفر العشرات من فرص العمل في أرياف سوريا

ويعيش شهيبي أن "العمل في هذه الوحدات استهدف النساء الراغبات في العمل الجماعي واللواتي يعانين من وضع مادي صعب ولا يوجد لديهن مصدر دخل ثابت مع إعطاء أولوية للأسر التي تعيلها امرأة أو يوجد ضمنها شخص من ذوي الإعاقة حيث يتم تدريبهن على آلية العمل بطريقة التصنيع مع تأمين معدات الإنتاج والتصنيع".

وأشارت رئيسة دائرة المرأة الريفية بجمهورية الزراعة الهندسة محسنة ابوسمرة إلى أن "الهدف من وحدات التصنيع الحديثة توفير فرص عمل للنساء المبعات والعمل على بث روح التعاون والمشاركة بالعمل ضمن هذه الوحدات والاستفادة من مهارات خبيرات من الدائرة".

ولفتت إلى ضرورة تطوير هذه الوحدات والعمل على ربط ما تنتجه في منافذ بيع أو تسويقها ضمن منافذ المؤسسة السورية للتجارة.

وقالت أصالة ريدان إحدى النساء العاملات في وحدة تصنيع "شهيبي" إنها "بدأت بالعمل قبل نحو ثلاثة شهور بهدف رفع مستوى دخلها وتحسين

دمشق - ساهمت وحدات التصنيع الغذائي في سوريا في دعم التنمية المستدامة في الريف حيث مكنت من تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي بنسبته النباتي والحيواني وتوفير العشرات من فرص العمل لاسيما للنساء المبعات لأسرهن ما يحسن مستوى دخلهن في ظل الأزمة الاقتصادية.

وقال علاء شهيبي مساعد مدير زراعة السويداء أنه "تم إحداث 19 وحدة للتصنيع الغذائي ضمن مشروع مشترك بين برنامج الغذاء العالمي واتحاد الغرف الزراعية السورية وبالتعاون مع منظمة 'الفاو' تصنع ضمنها المنتجات المختلفة من الألبان والأجبان ومنتجات العنب والخل والمرشم والحلويات والخبز العربي".

ونسببت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) للمسؤول قوله إن "هذه الوحدات تتوزع في بلدات وقرى خلخلة وريساس وملح وعنبل ومغفلة والكفر وحزم والعانات والقريا والسالمية وعري والمزرعة وقنوات وسليم وعيون وعمران ولاهثة وحبران ونمرة شهيبي ومدينة شهيبي".



الزراعة بلسم لأوجاع الفقراء